

البرلمان يستعرض تقرير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية لموازنة الدولة لعام 2008م

صنعاء / سيا

واصل مجلس النواب في جلسته يوم أمس الإثنين برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الاستماع إلى تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2008م.

وأشار التقرير إلى أن التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008م في جانب النفقات أسفر عن استخدامات فعلية بمبلغ تريليونين و248 ملياراً و165 مليوناً و998 ألفاً و210 ريالاً، بصافي وفر بلغ 271 ملياراً و867 مليوناً و409 ألفاً و790 ريالاً، وبنسبة (10,79 في المائة) من تقديرات الموازنة العامة.



من جلسة مجلس النواب أمس

وفورات على مستوى أبواب الموازنة العامة بلغت 379 ملياراً و821 مليوناً و544 ألفاً و923 ريالاً، بنسبة (15 في المائة) من إجمالي تقديرات الموازنة العامة بعد التعديل، وجملة تجاوزات بلغت 107 مليارات و954 مليوناً و135 ألفاً و133 ريالاً، بنسبة (4,28 في المائة) من إجمالي تقديرات استخدامات الموازنة العامة بعد التعديل.

وكنسبة تلك الوفورات والتجاوزات فقد حققت استخدامات الموازنة العامة صافي وفر بلغ 271 ملياراً و867 مليوناً و409 ألفاً و790 ريالاً، أما فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة فقد أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للعام المالي 2008 عن عجز فعلي بمبلغ (220) مليار ريال بنسبة (9,8 في المائة) من إجمالي الاستخدامات الفعلية وبنسبة (3,8 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من أن العجز الفعلي قد تجاوز قليلاً معدلات العجز المستهدفة في الخطة الخمسية الثالثة (2006 - 2010م) والمقدرة بنسبة (3 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي، والمؤكد عليه في البرنامج العام للحكومة بشأن التحكم في عجز الموازنة ومحاصرتها بما لا يتجاوز (3 في المائة)، إلا أن اللجنة ترى أن عجز الموازنة العامة 2008م كان بأقل من العجز المخطط والمقر بقانون من قبل مجلس النواب.

كما يلاحظ بأن وصول عجز الموازنة إلى هذه الأرقام والنسب المقبولة يرجع بدرجة أساسية إلى عدم إنفاق كامل المبالغ المعتمدة في الموازنة والاعتماد الإضافي.. وبالتالي تحقيق صافي وفر في نفقات الموازنة العامة بلغ 271 ملياراً و867 مليوناً و409 ألفاً و790 ريالاً.

وكان المجلس استعرض محضره السابق ووافق عليه وسبواصل جلسات أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى. حضر الجلسة وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني.

ولم تكن متوقعة عند إعداد الموازنة، ولم ترصد لها أي اعتمادات في الموازنة بمبلغ 158 ملياراً و117 مليوناً و599 ألف ريال. وتوزعت تلك الاعتمادات على المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجر لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والمتقاعدين بمبلغ 36 ملياراً و835 مليوناً و642 ألف ريال، بالإضافة إلى الزيادة الممنوحة لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والمتقاعدين بمبلغ 42 ملياراً و814 مليوناً و203 آلاف ريال، وصرف إكرامية رمضان بمناسبة حلول شهر رمضان لجميع الجهات بمبلغ 34 ملياراً و812 مليوناً و264 ألف ريال، وكذا تكلفة الزيادة الممنوحة للمستفيدين من قانون الرعاية الاجتماعية بمبلغ 15 ملياراً و523 مليوناً و490 ألف ريال، والقوائد المحلية بمبلغ 28 ملياراً و123 مليون ريال، إلى جانب مواجهة أضرار كارثة السيول في محافظتي حضرموت والمهرة بمبلغ 20 مليار ريال، ومواجهة تنفيذ بعض المشاريع الخاصة بكهرباء الريف بمبلغ 10 مليارات ريال.

وترتب على الاعتماد الإضافي تعديل تقديرات الاستخدامات العامة للدولة من مبلغ تريليون و829 ملياراً و585 مليوناً و376 ألف ريال، إلى تريليونين و520 ملياراً و33 مليوناً و408 ألف ريال منها تريليونان و241 ملياراً و626 مليوناً و64 ألف ريال للسلطة المركزية، ومبلغ 278 ملياراً و407 ملايين و344 ألف ريال للسلطة المحلية.

ومن خلال توزيع مبالغ الاعتماد الإضافي لموازنة 2008م يلاحظ أن تسع جهات فقط خصص لها مبلغ 539 ملياراً و654 مليوناً و324 ألف ريال، وبنسبة (78 في المائة) من إجمالي الاعتماد الإضافي، كما لوحظ أن تلك الجهات التسع قد حققت وفورات في نفقاتها بلغت 280 ملياراً و668 مليوناً و600 ألف و408 ريالاً، ويمثل هذا الوفر ما نسبته (52 في المائة) من إجمالي المبلغ المرصود لها في الاعتماد الإضافي.

وأسفر التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة 2008م عن جملة

أن الإنفاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية لعام 2008م يقل عن مقدار الإنفاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية في عام 2007م بحوالي (10) مليارات ريال.

وبلغ صافي الوفر المحقق على مستوى الموازنة العامة للدولة مبلغ (272) مليار ريال بنسبة (11 في المائة) من اعتمادات العام 2008م، ويأتي صافي الوفر نتيجة للفرق بين جملة الوفورات والتجاوزات التي حققتها الموازنة العامة للدولة والمشار إليها في الفقرة السابقة.

وشكل صافي الوفر المحقق على مستوى إجمالي الموازنة لعام 2008م ما نسبته (39,4 في المائة) من قيمة الاعتماد الإضافي في الموازنة للعام 2008م.

وفيما يتعلق بالمستخلص من الحساب الختامي للموازنة العامة أشار التقرير إلى أن أيًا من أبواب الموازنة العامة للدولة للعام 2008م لم يحقق تجاوزاً في صافي استخداماته، كما لم تتم خلال العام نفسه أي مناقلة من باب إلى باب وفقاً للبيانات الظاهرة في الحساب الختامي، وهو ما يعني أن الحكومة قد التزمت خلال تنفيذها للموازنة العامة للعام 2008م بنصوص دستورية وقانونية تحظر التجاوز والمناقلة من باب إلى باب من أبواب الموازنة العامة للدولة إلا بعد أخذ موافقة مجلس النواب.

ولفت التقرير إلى أن الحكومة تقدمت إلى المجلس خلال العام المالي 2008م بمشروع قانون يطلب فتح اعتماد إضافي للموازنة العامة للدولة بمبلغ (690) مليار ريال بنسبة (37,7 في المائة) من تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008م.

وقد أدرجت الحكومة في مذكرتها التفسيرية للمشروع الأسباب التي استلزامت فتح الاعتماد الإضافي إلى التغييرات في أسعار النفط عالمياً التي انعكست بالزيادة على الدعم الفعلي للمشتقات النفطية خلال العام 2008م بزيادة عن المعتمد بالموازنة بمبلغ 502 مليار و330 مليوناً و433 ألف ريال، وظهور نفقات حتمية لا سبيل لتجنبها أثناء التنفيذ الفعلي لموازنة العام المالي 2008م.

وأوضح التقرير أن تنفيذ الموازنة العامة للدولة 2008م أسفر عن تحقيق أبوابها لصافي وفورات في نفقاتها، حيث بلغ صافي الوفر في الباب الأول (أجر وتعويضات العاملين) مبلغ (14,3) مليار ريال بنسبة (2,4 في المائة) من اعتمادات الباب. كما بلغ صافي الوفر في الباب الثاني (نفقات على السلع والخدمات) مبلغ (4,3) مليار ريال بنسبة (103 في المائة) من اعتمادات الباب، وفي الباب الثالث (الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية) بلغ صافي الوفر (73,3) مليار ريال بنسبة (7,2 في المائة) من اعتمادات الباب، وبلغ صافي الوفر في الباب الرابع (اكتساب الأصول غير المالية) (163,1) مليار ريال بنسبة (35,4 في المائة) من اعتمادات الباب، فيما بلغ صافي الوفر في الباب الخامس (اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم) (17,2) مليار ريال بنسبة (67,5) من اعتمادات الباب.

وأشار التقرير في ملاحظاته إلى أن مقدار الوفر المحقق على مستوى الباب الرابع والمدرجة فيه مخصصات مشاريع البرنامج الاستثماري للموازنة العامة قد جاء في المرتبة الأولى، حيث بلغ صافي الوفر (163) مليار ريال من المعتمد في الموازنة منها مبلغ (153,6) مليار ريال وفورات في نفقات مشاريع السلطة المركزية وبنسبة (37,3 في المائة) من اعتماداتها بالموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008م، ومبلغ (9,5) مليار ريال وفورات في نفقات مشاريع السلطة المحلية، ويمثل ما نسبته (18,4 في المائة) من اعتماداتها.

فيما شكّل الوفر في الباب الرابع (60 في المائة) من صافي الوفر المحقق على مستوى الموازنة العامة، وشكل الوفر في الباب الرابع ما يزيد على ثمانية أضعاف المبلغ المرصود في الاعتماد الإضافي الباب نفسه الذي رصد له (20) مليار ريال فقط. وفي مقابل تلك الوفورات حققت استخدامات الموازنات جملة من التجاوزات بلغت (108) مليارات ريال بنسبة (4,3 في المائة) من إجمالي تقديرات الموازنة العامة واعتمادها الإضافي، كما

حضر الحفل الذي نظّمته السلطة المحلية ومكتب ثقافة حضرموت بمناسبة العيد الوطني .. الإيراني :

قيام الجمهورية اليمنية كان منطلقاً طبيعياً للديمقراطية وفتحة بناء الدولة اليمنية الحديثة

خطاب رئيس الجمهورية عشية العيد الوطني مثل وثبة وطنية تجاه تحقيق انفراج وطني شامل



من فعاليات الحفل



.. الإيراني يلقي كلمته في الحفل الذي أقيم بمناسبة العيد الوطني بمدينة سيئون

عبور الفجوات السياسية والاقتصادية وحل مشكلة البطالة لا يمكن أن يتما إلا في ظل الأمن والاستقرار

محافظ حضرموت : أبناء حضرموت يؤيدون دعوة رئيس الجمهورية إلى إجراء حوار وطني شامل

عبدالله صالح في خطابه عشية العيد الوطني العشرين المتضمنة إجراء حوار وطني لأطياف العمل السياسي في اليمن وغيرها من القضايا التي تتعلق بحاضر ومستقبل البلاد. الدكتور محمد المفلي وزير النفط والمعادن أمير العيروس وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء أمير مبارك عمير الأمين العام للمؤتمر الشعبي رئيس دائرة الفكر والإعلام أحمد عبيد بن دغر وعدد من قيادات السلطة المحلية والأجهزة التنفيذية والجمعة والأمنية والعلماء ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية، قصيدة للشاعر الدكتور عمر علوي بن شهاب وعدد من الفقرات الفنية والإنشادية وأوبريت بعنوان مايو حروف من ذهب.

إلى ذلك زار المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإيراني قصر الرماد التاريخي، واطلع على سير العمل في ترميمه ليصبح مركزاً ثقافياً في مدينة تريم.

بعيدا عن المماحكات السياسية والاشترطات المسبقة والرغبات المنطقية والفئوية الضيقة. وأكد أنها كانت دعوة بحجم وطن الوحدة باتجاه بناء دولة الثاني والعشرين من مايو دولة النظام وقال المستشار السياسي لرئيس الجمهورية «إن عبور الفجوات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحل مشكلات البطالة وتحسين المعيشة والنهوض بالتنمية والاستثمار والتقدم التجاري والصناعي والزراعي لا يمكن أن يتم إلا في ظل الأمن والاستقرار وتنمية قيم المحبة والتكافل والتسامح والوحدة».

وأضاف لقد ضربت حضرموت مثالا ونموذجاً في الاعتدال والتسامح والوسطية ومكافحة التطرف وتجنب الفتنة والفوضى وهو السلوك الطبيعي باتجاه مستقبل آمن ومزدهر».

وكان محافظ محافظة حضرموت سالم أحمد الخنيسي قد ألقى كلمة جدد فيها موقف أبناء المحافظة بتأييد ومباركة المبادرة السياسية التي دعا إليها فخامة الرئيس علي

المشروعات الصناعية والاستثمارات فضلاً عن الاهتمام الذي حظيت به المدن والمعالم التاريخية من ذلك مدينة تريم التي تستعيد اليوم دورها التاريخي والعلمي من خلال اعتمادها عاصمة للثقافة الإسلامية 2010م وتؤكد من جديد مكانتها التاريخية والعلمية والثقافية كمنارة للعلم والعلماء وصل إشعاعها إلى شعوب جنوب شرق آسيا حيث انتشر الإسلام بفضل علماء حضرموت وتجارهم وفضل سلوك الوسطية والاعتدال والقوة الحسنة والدعوة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وبفضل حسن التعاملات وتمثل قيم الصدق والأمانة والسلام التي هي روح ديننا الإسلامي الحنيف».

ونطرق الدكتور الإيراني إلى ما شكله خطاب فخامة رئيس الجمهورية عشية العيد الوطني العشرين من انطلاقة وطنية جديدة ووثبة تاريخية باتجاه تحقيق انفراج وطني شامل يقطع الطريق على أولئك المترصنين شراً بالوطن ويوحده وسلامه الاجتماعي، ويهيئ مناخاً ملائماً يراهن على الحوار المستول والجاد

استعادة اليمن الكبير لوحدته ننعيم بالتنمية والحرية وبالمشاركة السياسية والحرية الاقتصادية وننعيم بالشخصية الوطنية الاعتبارية لليمن الكبير في كل المحافل الدولية».

وتابع مستشار رئيس الجمهورية «ها هي حضرموت تصعد ثمار عشرين عاماً من الوحدة والتنمية الديمقراطية على كل المستويات وفي مقدمة ذلك شبكة الطرقات المحلية والدولية التي تميزت بها المحافظة، الشبكة التي شقت وصارت المسافات وكسرت العزلة بين أجزاء الوطن وبين اليمن ودول الجوار».

ولفت الدكتور الإيراني إلى أن الوحدة مكنت كل جهات اليمن ومنها حضرموت من تحقيق تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية.

وقال : «ها نحن اليوم في حضرموت نرى الجامعات والكليات وأربطة العلم والمدارس والمعاهد تنهض من جديد وتستعيد هذه المحافظة دورها الاقتصادي من خلال

أكد المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإيراني أن يوم الثاني والعشرين من مايو يعد محطة تاريخية مهمة، ومنعطفاً حاسماً في تاريخ اليمن الحديث. وقال في الحفل الذي نظّمته السلطة المحلية ومكتب وزارة الثقافة بوادي حضرموت والمحيرة بمناسبة العيد الوطني الـ 20 للجمهورية اليمنية 22 مايو: «إن هذا اليوم جاء استكمالاً لأهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر واستكمالاً لملامح الدولة اليمنية الحديثة».

وأشار الدكتور الإيراني إلى أن قيام الجمهورية اليمنية كان منطلقاً طبيعياً للديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير وحقوق الإنسان وتحقيق المشاركة الشعبية سياسياً وتنموياً، وكان فاتحة بناء الدولة اليمنية الحديثة القوية الراسخة دولة النظم والقانون والعدالة والمساواة وصيانة الحقوق.

وقال «ها نحن اليوم بعد عشرين عاماً من